المجلة المتوسطية للقانون والإقتصاد

المجلد: 09 العدد: 01 السنة: 2024 الصفحة: 164-190

مكانة القطاع الفلاحي من الإستثمارات الكلية في الجزائر
-دراسة حالة لواقع الإستثمار في القطاع الفلاحي بولاية ورقلة (2002/2023)-

Contribution of investment in the promotion of desert agriculture in algeria
- A case study of the reality of investment in the agricultural sector in the wilaya of Ouargla (2002-2023) -

محمد بن صوشـة
جامعة الجزائر3 (**الجـزائــر**)
bnsaoucha@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2023/03/10 تاريخ القبول: 2024/06/27 تاريخ النشر: 2024/07/07

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء بشكل تحليلي حول موضوع ترقية القطاع الفلاحي في الجزائر عبر آلية الإستثمار في الفترة 2002-2023، وهذا من خلال الوقوف على مدى إستقطاب القطاع الفلاحي للمستثمرين مقارنة بالقطاعات الأخرى، في ظل إيلاء الدولة أهمية كبيرة للفلاحة، بإعتبارها قطاعا إستراتيجيا وبديلا إقتصاديا، نظرا للإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها البلاد في هذا المجال.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مساهمة الإستثمار في ترقية الفلاحة ضعيف ولم يرقى إلى تحقيق الأهداف المسطرة، وهو ما يتطلب تصحيح الإختلالات التي شوهت مناخ الإستثمار الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار، الإستثمار الفلاحي، القطاع الفلاحي، الحوافز، الجزائر.

Abstract:

This study aims to enrich and address the problem of upgrading the agricultural sector in Algeria through the investment mechanism in the period 2002-2023, and this is by examining the extent to which the agricultural sector attracts investors compared to other sectors, in light of the state's attaching great importance to agriculture, as a strategic sector and an economic alternative, Due to the enormous potential that the country has in this field.

The results of the study showed that the contribution of investment in the promotion of agriculture is weak and did not amount to achieving the set goals, which requires correcting the imbalances that distorted the agricultural investment climate.

Keywords: *investment, Agricultural investment, agricultural sector, incentives, Algeria.*

المقدمـــة:

يحظَى موضوع التنمية عامة بإهتمام كبير من طرف الكتاب والباحثين في المجال المالي والإقتصادي والإجتماعي، للبحث عن السبل الكفيلة بتحقيق التنمية، ويعد القطاع الفلاحي من القطاعات الحيوية والإستراتيجية التي تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية الإقتصادية والمحلية، من جهة، والحفاظ على السيادة الوطنية وتحقيق الأمن الغذائي والتقليل من حجم الواردات وتنويع الصادرات، من جهة أخرى، ونظراً لأهمية ومكانة الفلاحة في حياة الشعوب وإستمرارية الدُول، فقد أولت هذه الأخيرة ومن بينها الجزائر أهمية وعناية بالغتين في البحث عن السبل والآليات التي تمكن من تحقيق التنمية الفلاحية، ويعد عنصر الإستثمار من أهم الآليات التي حظيت بأهمية كبيرة لما لها من دور فعال في التطوير الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي.

إنطلاقا من الفكرة السابقة فإننا سنعكف في هذه الدراسة بالبحث في موضوع الإستثمار، والدور الذي يلعبه في ترقية وتطوير القطاع الفلاحي، ومدى جاذبية هذا الأخير للإستثمار والمستثمرين، وهذا انطلاقا من الإشكالية التي نتساءل فيها على مدى مساهمة الإستثمار في ترقية وتطوير القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى في الجزائر؟

وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

– هل ساهمت الإجراءات التسهيلية والتحفيزية التي أقرَّتها الدّولة لصالح الإستثمار عموما والفلاحة خصوصا من إستقطاب المستثمرين وتطوير الإستثمار في القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى؟

– ما هي أهم المعوقات التي حالت دون ترقية الإستثمار في القطاع الفلاحي؟ وأين تكمن سبل الإصلاح؟

للإجابة على الإشكالية السابقة إرتأينا إلى وضع مجموعة من الفرضيات التي تتمثل في:

- تتميز مساهمة الإستثمار في تطوير القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى بالضعف وعدم النجاعة.
- ترتبط عوامل ضعف الإستثمار الفلاحي بتشوهات ومعوقات وضبابية مناخ الإستثمار.
- أدت الإصلاحات التي باشرتها الدولة في السنوات الأخيرة في مجال الإستثمار والفلاحة إلى ترقية الفلاحة وتحقيق نموا نسبيا في الإنتاج الفلاحي خاصة في المناطق الصحراوية.

تكمن أهمية الدراسة من أهمية مواضيع الأمن الغذائي والفلاحة بإعتبارها مواضيع الساعة، إضافة إلى الأهمية المتزايدة التي توليها الدولة للإستثمار والإقتصاد الوطني، خاصة في ظل الأزمة الإقتصادية والمالية التي تعرفها الدولة منذ نهاية سنة 2014 على إثر إنهيار اسعار النفط وتراجع مداخيل الجباية البترولية، مما أثر على حجم الإنفاق العام، وهو ما جعلها تسارع إلى إيجاد بدائل إقتصادية والتحرر من التبعية للريع النفطي، ويعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإستراتيجية والبدائل الإقتصادية التي إستهدفتها الدولة وأولتها العناية اللازمة، خاصة في المناطق الصحراية التي تتوفر على إمكانيات طبيعية وبشرية هائلة تمكنها من أن تكون قطبا فلاحيا وإقتصاديا.

كما تهدف هذه الدراسة إلى إثراء النقاش حول موضوعي الإستثمار والفلاحة عامة وتتبع واقع ومعوقات وتحديات الإستثمار الفلاحي خاصة في المناطق الصحراوية، مما يمكننا من معالجة الإختلالات التي حالت دون ترقية الفلاحة، والمساهمة في كشف مواطن الخلل والقصور التي تعتلي الإستثمار الفلاحي، وتشخيص العراقيل وإبراز التحديات والحلول الممكنة.

تفرض طبيعة موضوع الدراسة إستخدام مجموعة من المناهج والمقتربات العلمية، والتي تمكننا من الإجابة على إشكالية البحث وإختبار صحة الفرضيات، وتتمثل هذه المناهج في:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** بإعتباره المنهج الأنسب في تبيان الأطر النظرية وجمع المعلومات والبيانات والحقائق ومحاولة تفسيرها وتحليلها.
- **المنهج المقارن:** ويبرز إستخدام المنهج المقارن من خلال تتبع توزيع الإستثمارات حسب كل قطاع، وحصة القطاع الفلاحي من المؤشرات الإستثمارية، مما يسمح لنا من معرفة مدى جاذبية القطاع الفلاحي للإستثمارات مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- **المنهج الإحصائي:** ويظهر دور هذا المنهج من خلال جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بمعدلات ومؤشرات الإستثمارات القطاعية في مختلف مناطق الوطن ومحاولة تحليلها، وهو ما يمكننا من تشخيص الواقع وإبراز المعوقات وسبل معالجتها.
- **منهج دراسة حالة:** يتطلب الوصول إلى الحقائق والوقوف على الواقع وإبراز المعوقات ووضع الحلول الممكنة من الباحث القيام بدراسة ميدانية على الظاهرة أو موضوع الدراسة، وهو ما قمنا به في إطار بحثنا المتمحور حول مكانة الإستثمار في القطاع الفلاحي، حيث إخترنا الولاية الصحراوية ورقلة كعينة لما تزخر به من موارد وطاقات هائلة في مجال الفلاحة، مما يسمح لنا من المعرفة الميدانية لواقع الإستثمار في القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى.

وحتى نتمكن من معالجة إشكالية الدراسة والبحث في موضوع الإستثمار والفلاحة في الجزائر، تم تقسيم دراستنا إلى ثلاث محاور، حيث تطرقنا إلى التأصيل النظري للإستثمار الفلاحي، ثم بحثنا في مدى مساهمة الإستثمار في ترقية القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى في الجزائر، من خلال تتبع أثره في

تطوير هذا الأخير والمعوقات التي حال دون تحقيق الأهداف وسبل معالجتها، ولتدعيم الجانب خصصنا دراسة حالة وتم إختيارنا لولاية ورقلة كعينة تمكننا من المعرفة الميدانية لواقع الإستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2002-2023.

ولتوضيح خطة معالجة موضوع الدراسة قمنا بتقسيمه كما يلي:

- أولا: الإطار العام للدراسة.
- ثانيا: مساهمة الإستثمار في ترقية القطاع الفلاحي في الجزائر.
- ثالثا: دراسة حالة مساهمة الإستثمار في ترقية القطاع الفلاحي بولاية ورقلة خلال الفترة 2002-2023.

أولا: الإطار العام للدراسة.

يتطلب الخوض في مفهوم الإستثمار الفلاحي كمصطلح تفكيك هذا المفهوم بالتعرض إلى مختلف التعاريف الواردة وأهدافه وخصائصه وأشكاله.

أ: مفهوم الإستثمار الفلاحي.

قبل الخوض في مفهوم الإستثمار الفلاحي يجدرنا بنا التعرض لمصطلح الإستثمار.

- تعريف الإستثمار.

كغيره من المفاهيم، تتعد وتختلف تعاريف الإستثمار بتعدد الإتجاهات والزوايا التي ينظر منها كل باحث إقتصادي.

لغة: من ثمر والثمر الزيادة والنماء، فيستثمر معناه ينمي أو يزيد، والنماء يكون في صورته النهائية النقدية أو المالية أو التجارية أو في شكل عقارات أو منقولات[1].

إصطلاحا: الإستثمار كمصطلح يعني "توظيف الأموال أو تخصيصها في مجالات أو فرص إستثمارية تحقق أفضل عائد" أو هو "عملية هادفة لتكوين الرأسمالية أو زيادة في ذلك الرأسمال"[2].

[1] فريدة مزياني، دور الجماعات المحلية في مجال الإستثمار، مجلة الإجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، أفريل 2010، العدد 6، ص.55.

[2] دليلة بركان، الإستثمار السياحي وسبل تفعيله في ظل المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة 2030، مجلة الإقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2018، العدد 7، ص.56.

الإستثمار بالمعنى الإقتصادي هو"إكتساب الموجودات المادية وتوظيف للأموال للمساهمة في الإنتاج، أي خلق قيمة تكون على شكل سلع وخدمات"[1].

كما يعرف الإستثمار بأنه: "إضافات طاقات جديدة إلى أصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة أو إحلال أو تجديد مشروعات إنتهى عمرها الإفتراضي"[2].

ويعرف الإستثمار بأنه: "التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي"[3].

أما ديتلن فيعرفه: "الاستثمار يوجد في قلب الحياة الاقتصادية والنظرية النقدية ونظرية التنمية ونظرية الفائدة"[4].

من خلال التعريفات السابقة نلحظ أن مفهوم الإستثمار تطور بتطور المدارس والنظريات الإقتصادية المختلفة حول العالم. ويمكن لنا أن نعرف الإستثمار أنه: "عملية إستقطاب وتوظيف وتوجيه رؤوس الأموال نحو القطاعات والأنشطة الإقتصادية بهدف خلق وإقامة مشاريع إقتصادية تنموية تمكن من النهوض وتطوير الإقتصاد الوطني والمحلي وتلبية حاجات السوق وخلق الثروة".

- تعريف الإستثمار الفلاحي.

قبل تعريف الإستثمار الفلاحي يجدر بنا إعطاء تعريف للفلاحة، والتي يقصد بها " جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني، وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان[5].

وعرفتها منظمة الأغذية والزراعة الدولية على أنها " حراثة الأرض وتهيئتها لتحقيق الفعاليات التي ترتبط بزراعة المحاصيل وتربية الحيوانات، كما ترى فيها " الطريقة التي يستغل بها الإنسان الطبيعة لتأمين حاجاته الأساسية"[1].

[1] سليمان بوفاسة، الإستثمار المحلي وإدارته، الملتقى الوطني حول: تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، 3-4 مارس 2010، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، ص.03.

[2] محمد فوزي أحمد، أثر الإستثمار السياحي على تنويع المنتج السياحي، مذكرة تخرج، كلية السياحة والفندقة، قسم الدراسات السياحية، جامعة المنوفية، مصر، 2012، ص.17.

[3] حسين حربوش، الإستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 1996، ص.24.

[4] Boubaker M; Investissement et strategie de divloppement; Ed; Alger; 1988; p12.

[5] وداد طالبي، دور القطاع الفلاحي في التقليل من التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020، المجلد 06، العدد 02، ص.563.

يعرف الإستثمار الفلاحي على أنه إضافات طاقات إنتاجية جديدة إلى الطاقات الإنتاجية الموجودة بالقطاع الزراعي، وتتوقف هذه الإضافة على مدى ما يحققه الإستثمار الزراعي من كفاءة[2].

ومنه فإن الإستثمار الفلاحي هو "عملية إستقطاب وتوظيف وتوجيه رؤوس الأموال نحو القطاع الفلاحي كأحد الأنشطة الإقتصادية بهدف الإستفادة من الثروات الطبيعية وخلق وإقامة مشاريع فلاحية إقتصادية تنموية تمكن من النهوض وتطوير الإقتصاد الوطني والمحلي وتلبية حاجات السوق من السلع الزراعية والحيوانية".

ب: أهداف الإستثمار الفلاحي وخصائصه.

يرمي الإستثمار الفلاحي إلى تحقيق جملة من الأهداف، ويتميز بمجموعة من الخصائص.

- أهداف الإستثمار الفلاحي:

يرمي الأستثمار الفلاحي إلى تحقيق جملة من الأهداف التالية[3]:

- زيادة قدرة الإنتاج الفلاحي على إتاحة السلع الغذائية وعرضها بالسوق المحلي لإشباع حاجة المواطنيين، وكذلك الحد من إستيرادها.
- العمل على رفع مستوى الدخول الفلاحية فضلا عن زيادة الدخل الوطني.
- زيادة قدرة الإقتصاد الوطني على عامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة، ورأس المال.
- تحقيق مستوى غذائي متوازن وملائم للسكان.
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيل هذه الثروة بالنسبة لأصحاب الإنتاج الفلاحي.
- تحقيق الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي، وذلك بتوفير إحتياجات المجتمع من السلع الغذائية.

- خصائص الإستثمار الفلاحي:

يمتاز الإستثمار الفلاحي بخصائص فريدة تميزه عن الإستثمار في القطاعات الإقتصادية الأخرى، ويمكن حصر هذه الخصائص فيما يلي[1]:

---

[1] كريم بوزيان، التحفيز الجبائي كآلية لدعم الإستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، جامعة حسيبة بوعلي الشلف، 2022، المجلد 04، العدد01، ص.43.

[2] وهيبة سراج، أسماء ناويس، دراسة تحليلية لواقع الإستثمار الفلاحي بولاية الشلف، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بوعلي الشلف، 2022، المجلد18 العدد29، ص.101.

[3] نفس المرجع السابق، ص.102.

– تختلف الدورة المالية في الزراعة على الصناعة، فالتحقق النقدي في الفلاحة يكون مرة واحدة عند بيع المنتوج فقط، ومن ثم ليس عملية مستمرة وتكون الدورة طويلة نسبيا.

– تختلف السنة المالية في الزراعة على السنة المالية العادية، إذ توقيت العوائد والإستثمارات وإتاحة الفرص للإستفادة من السنة المالية من وجهة نظر المحاسبين وإعداد الميزانيات يختلف نوعا ما على عمل المصارف.

– الدورة الفلاحية: يخضع الإستثمار الفلاحي للدورة الفلاحية، إذ أن الفلاحة تستوجب الإنتاج في سنة، وتخصيب الأرض سنة أخرى من أجل تمكين التربة.

– **المخاطرة:** أهم معوقات الإستثمار الفلاحي، هي أن المخاطرة تتجلى فيه بشكل واضح، وذلك لدخول العوامل الطبيعية كإشارات التنبؤ، إذ يصعب التنبؤ بمستقبل الإستثمار في هذا القطاع.

– التكيف: إمكانية التكيف للإستثمار الفلاحي أكبر منها في الإستثمار الصناعي، لإختلاف درجات قابليتها وصلاحيتها للري، مما يمكن من تغيير العمليات الإنتاجية وأحجامها.

– صعوبة التمويل الفلاحي: وهذا بسبب قلة الضمانات التي يوفرها القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى ضخامة رأس المال الثابت للعملية الإنتاجية، خاصة عند مقارنتها بغيرها من القطاعات الأخرى.

– أشكال أنشطة الإستثمار الفلاحي:

لقد تعددت مجالات الإستثمار الفلاحي إلى العديد من الأنواع، وهي تتأرجح بين النشاط النباتي، وتربية الحيوانات، ونشاط الصيد البحري، وذلك كما يلي:[2]

– **النشاط النباتي:** يتمثل النشاط النباتي في إقامة مشروعات زراعية، من خلال إستصلاح الأراضي الزراعية وحراثتها للحصول على المنتجات الزراعية، حيث تشمل الأنشطة النباتية كل عمليات إستغلال الأرضي الزراعية بغية تحقيق إيرادات من محاصيلها.

– **نشاط تربية الحيوانات:** يتعلق الأمر بالإستثمار في مجال الثروة الحيوانية من خلال تربية الحيوانات من كل نوع، لا سيما البقر–الغنم–الماعز–الجمل–الخيل... وكذا تربية النحل والدواجن والأرانب...، إضافة إلى الإنتاج الحيواني الناتج عن تربية الحيوانات من الحليب والجلود والصوف، وغيرها.

– **نشاط الصيد البحري:** ويتعلق الأمر بالممارسات البشرية مع الأحياء والثروات المائية المختلفة، سواء كان ذلك من خلال صيد الأسماك والأحياء البحرية في المسطحات المائية المالحة والعذبة.

[1] سعاد مزلق، الطاهر شليحي، أثر الإستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 1990–2018، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، جامعة حسيبة بوعلي الشلف، 2020، المجلد06، العدد01، ص.243–244.

[2] كريم بوزيان، التحفيز الجبائي كآلية لدعم الإستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر، مرجع سابق، ص.43.

ثانيا: مساهمة الإستثمار في ترقية القطاع الفلاحي في الجزائر 2002-2023.

أعطت الدولة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي وحضي بالعناية والمتابعة المستمرة، كآلية تمكن من التحرر من التبعية لقطاع المحروقات والخروج من دائرة الإقتصاد الريعي، وهذا بغية تحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على السيادة الوطنية وتنويع الصادرات والتقليل من الواردات وتحقيق التنمية المحلية، وهو ما جعل تطوير الإستثمار الفلاحي يحظى بأهمية وأولوية كبيرة في برامج والسياسة العامة للحكومات الجزائرية المتعاقبة، نظرا لأهميته ودوره الفعال في مجال تحقيق التنمية الفلاحية، لذا عكفت الدولة الجزائرية على إصلاح القوانين المنظمة للإستثمار (2001-2016-2022)، وتقديم مختلف أشكال الدعم والتحفيزات للمشاريع الفلاحية، خاصة في المناطق الصحراوية، التي تتوفر على مقومات كبيرة.

وإنطلاقا مما سبق يتطلب معرفة أثر الإستثمار في دفع عجلة تطوير القطاع الفلاحي، تتبع واقع الإستثمار في الجزائر خلال الفترة 2002-2023، ومكانة القطاع الفلاحي من بين القطاعات الإقتصادية والخدماتية الأخرى، وذلك من خلال المؤشرات والأرقام والإحصائيات الميدانية.

أ: تطور المؤشرات الإستثمارية الكلية.

أولت الدولة الجزائرية مع عودة الإستقرار السياسي والأمني مطلع الألفية إهتماما كبيرا بتطوير الإستثمار، من خلال الإصلاحات التي قامت بها على مستوى المنظومة القانونية والتشريعية التي تحكم الإستثمار والقوانين الأخرى المتعلقة به، وهو ما انعكس على المؤشرات الكلية للإستثمار في الجزائر.

الجدول رقم01: توزيع المشاريع الإستثمارية حسب السنوات خلال الفترة 2002-2012.

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
2002 200	443	%1	67 839	%3	24 092	%8
2003	1369	%4	235 944	%9	20 533	%7
2004	767	%2	200 706	%8	16 446	%5
2005	777	%2	639 115	%5	17 581	%6
2006	1990	%6	513 319	%13	30 463	%10
2007	4092	%13	165 351	%14	51 345	%17
2008	6375	%20	528 670	%26	51 812	%17
2009	7013	%22	017 229	%9	30 425	%10
2010	3670	%11	521 122	%5	23 462	%8
2011	3628	%11	729 156	%6	24 806	%8
2012	1880	%6	240 77	%3	8 150	%3
المجموع	**32 004**	**%100**	**2 546 840**	**%100**	**299 115**	**%100**

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الرابط: www.andi.dz //:http، تاريخ التصفح: 2020/03/15، الساعة: 11:15.

الشكل رقم01: توزيع المشاريع الإستثمارية حسب السنوات.

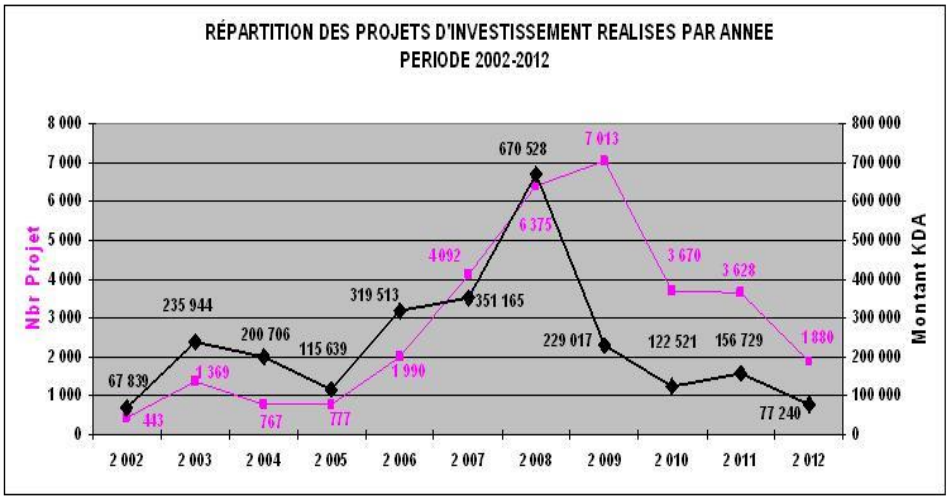

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الرابط: www.andi.dz //:http، تاريخ التصفح: 2020/03/15، الساعة: 11:15.

بلغت نسبة التطور السنوي خلال هذه الفترة للإستثمارات المنجزة حسب المشاريع ب 1% في سنة 2002، ثم واصل هذا التطور في منحى تصاعدي في الفترة 2005-2009 حتى بلغ 22% سنة 2009 مع الحفاظ على الحد الأقصى بنسبة 11% في السنتين المتتاليتين 2010 و2011، لتسجل سنة 2012 تراجعا ملحوظا وصل إلى 6%، وأنعكس هذا التطور التصاعدي خلال السنوات على حجم التمويل ومناصب الشغل المستحدثة.

يرجع التطور الذي عرفه معدل الإستثمار خلال هذه الفترة إلى عدة عوامل مرتبطة بمناخ الإستثمار، حيث تميزت بالإستقرار الأمني والسياسي، وتحسن الوضعية الإقتصادية والإجتماعية الناتجة عن حجم الإنفاق على الإستثمارات العمومية والبنى التحتية وبرامج التنمية، إضافة إلى المزايا والتحفيزات والتسهيلات التي جاءت بها قوانيين الإستثمار لسنة 2001 ثم قانون الإستثمار المعدل لسنة 2006، كما لعبت سياسة الحكومة في دعم وتشجيع المؤسسات الناشئة دورا كبيرا في نمو الإستثمار المحلي.

أما عن التراجع الكبير في معدل الإستثمارات المسجل سنة 2012 فيمكن إرجاعه إلى تأثير قانون المالية لسنة 2009 والذي أتى بإجراء جديد ألزم المستثمرين الأجانب بضرورة الدخول في شراكة مع المستثمرين المحليين أو مع القطاع العام وفق قاعدة 49% للأجانب-51% للمحليين أو القطاع العام، وهو الإجراء الذي لم يرق للمستثمرين الأجانب وأثر على التدفقات الإستثمارية الأجنبية.

الجدول رقم 02: توزيع الإستثمارات حسب نوع الإستثمار خلال الفترة 2002-2018.

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62 334	98,58%	11 780 833	82,38%	1 098 011	89,15%
الاستثمار الأجنبي	901	1,42%	2 519 831	17,62%	133 583	10,85%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الرابط: www.andi.dz //:http، تاريخ التصفح: 2020/03/15، الساعة: 11:15.

الشكل رقم 02: توزيع الإستثمارات حسب نوع الإستثمار.

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الرابط: www.andi.dz //:http، تاريخ التصفح: 2020/03/15، الساعة: 11:15.

تشير معطيات الجدول إلى التطور الملحوظ للإستثمار في الجزائر خلال الفترة 2002-2017، حيث وصلت قيمة الإستثمارات إلى 14300664 مليون دينار أثمرت إجمالا 63235 مشروع إستثماري ومشتحدثة 1231594 منصب شغل، وكان النصيب الأكبر منها لفائدة الإستثمار المحلى، الذي بلغت نسبة مساهمته في مجال الإستثمار نسب فاقت 98% بالنسبة لعدد المشاريع الإستثمارية 62334 مشروع إستثماري ونسبة 82% من القيمة المالية الإجمالية للإستثمارات 11780833 مليون دينار و89% من مناصب الشغل المستحدثة. فيما سجل تدفق الإستثمار الأجنبي ضعفا كبيرا، إذ لم تتجاوز مساهمته 2% من عدد المشاريع الكلية 901 مشروع وينطبق هذا الضعف على القيمة المالية التي لم تتعدى نسبة 17% 2519831 مليون دج ومناصب الشغل 10% 133583 منصب شغل.

وبالرجوع إلى بيانات الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار فقد حافظت المؤشرات السابقة على وضعيتها في الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى غاية نهاية سنة 2023، حيث تصدرت الإستثمارات المحلية ما نسبته 98% من مجمل الإستثمارت المسجلة، فيما سجل الإستثمار الأجنبي نسبة ضعيفة جدا لم تزد عن 2%، فمن بين 4124 مشروع إستثماري مسجل في الفترة الممتدة ما بين نوفمبر 2022 وأكتوبر 2023، وهي الفترة التي تلت صدور قانون الإستثمار الجديد، وتضمنت الحصيلة 4043 مشروع مسجلا من قبل

مستثمرين محليين، أي بنسبة 98% من إجمالي المشاريع الإستثمارية بقيمة بلغت 1206 مليار دج (ما يفوق 7.5 مليار دولار) ينتظر أن تستحدث 94 ألف منصب شغل، فيما سجلت الإستثمارات الأجنبية نسبة ضعيفة جدا 2%، أي بـ 81 مشروع فقط بقيمة 849 مليار دج (حوالي 5.5 مليار دولار) منتظر إستحداث أكثر من 9400 منصب شغل.

كما تشير معطيات الجدول أعلاه إلى النمو الكبير الذي عرفه القطاع الخاص في الجزائر خلال هذه الفترة، والتي تعود إلى السياسة المنتهجة للسلطات العمومية في مسار الخوصصة ودعم وتشجيع المؤسسات الناشئة، وإعطاء دور كبير للقطاع الخاص في التنمية الإقتصادية، من خلال الآليات والمؤسسات المستحدثة في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME الجزائرية مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتعويض عن البطالة والصناديق ذات التخصيص الخاص بالمؤسسات الناشئة ودعم الإستثمار، إذ تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضرورة يعتمد عليها في بداية مراحل التنمية، كما تعتبر النواة الرئيسية لتأسيس القاعدة الإنتاجية وبناء المشاريع الصناعية الكبرى والتنويع الإقتصادي وخلق القيمة المضافة للإقتصاد.

وبالنسبة لواقع الإستثمار في الجزائر ما بعد سنة 2019، والتي عرفت فيها الجزائر تحولات ومتغيرات على المستوى السياسي والإقتصادي، أدت إلى تبني إصلاحات كبيرة خاصة على المستوى الإقتصادي، وهو ما أثر على البيئة الإستثمارية في الجزائر، حيث قامت الدولة الجزائرية إلى إحداث إصلاحات كبيرة على المنظومة الإستثمارية والقوانيين الأخرى ذات الصلة بها، وتجلى هذا الإصلاح في قانون الإستثمار لسنة 2022، والذي عولت عليه الحكومة الجزائرية في تطوير ودفع عجلة الإستثمار الوطني، حيث عبر عن إرادة سياسية حقيقية وحمل جملة من التسهيلات الإدارية والحوافز والمزايا للمستثمرين الوطنيين والأجانب.

وتبرز الإحصائيات والمؤشرات التي صرحت بها الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار، والتي حملت تسمية جديدة بموجب قانون الإستثمار لسنة **2022**، حيث أطلق عليها إسم الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار، أن الإستثمار الوطني عرف تطورا ملحوظا من نوفمبر 2022 إلى غاية مارس 2023، إذ بلغ عدد المشاريع المسجلة لديها إلى أكثر من 1605 مشروع تجاوز قيمتها 553 مليار دج، والتي من المتوقع خلق أكثر من 41000 منصب شغل مستحدث، وبمقارنة هذه الحصيلة المسجلة خلال 5 أشهر مع الحصيلة المسجلة خلال السنة الماضية 2021، والتي لم تتجاوز فيها عدد المشاريع الإستثمارية المسجلة 1600 مشروع.

عموما رغم أن تدفق الإستثمارات الأجنبية شهدت تطورا ملحوضا خلال فترة الدراسة مقارنة بالفترة التي سبقت 2001، إلا أنها تبقى ضعيفة وبعيدة عن المعدلات الدولية والإقليمية التي تسجلها الدول، هذا راجع إلى تخلف وضبابية البيئة الإستثمارية في الجزائر، رغم التحفيزات والمزايا المقررة عبر قوانين

الإستثمار المتوالية على مدار 20 سنة السابقة، وهو ما دفع بالدولة الجزائرية إلى تبني إرادة سياسية وخيار الإصلاحات السياسية والإقتصادية وإحداث القطيعة مع الممارسات الماضية، خاصة ما تعلق بالمنظومة الإستثمارية والقوانين المرتبطة بها، ولعل قانون الإستثمار نوفمبر 2022 يعكس هذه الخيارات، خاصة وأنه حمل جملة من الإصلاحات والتسهيلات والحوافز لفائدة المستثمرين، وأعطى أهمية للقطاعات الإستراتيجية وعلى رأسها القطاع الفلاحي.

ب: مكانة القطاع الفلاحي في المشاريع الإستثمارية للفترة 2002-2023:

يتطلب معرفة مكانة القطاع الفلاحي ضمن المشاريع الإستثمارية، ومدى الأهمية التي حضي بها من طرف الدولة والمستثمرين، تتبع توزيع هذه المشاريع القطاعات والمناطق، وهو ما يمنحنا مؤشرات على تطور الإستثمار عموما والقطاع الفلاحي خصوصا خلال الفترة 2002-2023.

الجدول رقم03: توزيع الإستثمارات حسب القطاع 2002-2019.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 342	2,12%	260 750	1,82%	55 240	4,49%
البناء	11 031	17,44%	1 331 679	9,31%	242 428	19,68%
الصناعة	12 698	20,08%	8 373 763	58,56%	538 558	43,73%
الصحة	1 093	1,73%	221 383	1,55%	25 968	2,11%
النقل	29 267	46,28%	1 164 966	8,15%	158 780	12,89%
السياحة	1 266	2,00%	1 228 830	8,59%	77 158	6,26%
الخدمات	6 531	10,33%	1 272 057	8,90%	125 014	10,15%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,08%	4 100	0,33%
الاتصالات	5	0,01%	436 322	3,05%	4 348	0,35%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الرابط: www.andi.dz //:http، تاريخ التصفح: 2020/03/15، الساعة: 11:15.

الشكل رقم03: توزيع الإستثمارات حسب القطاع.

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الرابط: www.andi.dz //:http، تاريخ التصفح: 2020/03/15، الساعة: 11:15.

من خلال الجدول والشكل أعلاه الخاص بتوزع الإستثمارات على مختلف القطاعات الإقتصادية ومكانة القطاع الفلاحي، نلحظ هيمنة قطاع الخدمات من حيث عدد المشاريع بنسبة تقدر ب 50% (30.000 مشروع أغلبها في ميدان التجارة والنقل)، وترجع الأسباب إلى تفضيل أصحاب المشاريع الصغيرة PME هذا النشاط نظرا لعدم تتطلبه رأس مال كبير وإلى خبرات ومؤهلات تقنية في التسير والإنتاج والتسويق، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الصناعة على جميع المستويات من حيث عدد المشاريع- من حيث حجم التمويل المالي- من حيث مناصب الشغل بنسب على التوالي 20%-58%-43%، يله قطاع البناء والأشغال العمومية بنسب 17%-9%-19%، ثم قطاع الخدمات والنقل بنسب بنسبة تقدر بـ 10% لكل منهما تنطبق على جميع المستويات، ماعدا من حيث عدد المشاريع المستحدثة في قطاع النقل والتي فاقت نسبتها 46%، بإعتبار أن إرتفاع مشاريع النقل تدل على أنها مشاريع صغيرة فردية وعائلية لا تتطلب تمويلا كبيرا و لا تفتح عددا كبيرا من مناصب الشغل، أما بالنسبة للقطاعات الأخرى **كالزراعة** والصحة والسياحة فتبقى نسب الإستثمار فيها ضعيفة جدا، حيث سجل **القطاعي الزراعي** نسبة ضئيلة **2%** من القيمة المالية وعدد المشاريع و **4%** من المتاصب الشغل المستحدثة.

لم تتأثر مكانة القطاع الفلاحي من مجمل الإستثمارات الكلية في القطاعات الأخرى حتى بعد صدور قانون الإستثمار الجديد نوفمبر2022، فمن بين 4124 مشروعا مسجلا خلال الفترة الممتدة من نوفمبر 2022 وإلى غاية أكتوبر 2023، بقيمة تقدر بـ 2055 مليار دج والمنتظر أن تستحدث 104 ألف منصب شغل، كانت الحصة الكبيرة من الإستثمارات في قطاع الصناعة بـ 2060 مشروع بقيمة 1517 مليار دج، أي بنسبة 50% من الإستثمارات، وحل قطاع البناء والأشغال العمومية والري في المرتبة الثانية

بـ 648 مشروعا، متبوعا بقطاع النقل 619 مشروعا، الفلاحة 286 مشروعا، السياحة 146 مشروعا، الصحة 133 مشروعا.

وتدل هذه الإحصائيات أن سبب تفضيل المستثمرين القطاع الصناعي وعدم إهتمامهم بالقطاع الفلاحي، يعود إلى طبيعة هذه الإستثمارات التي تتميز بالقوة الإضافية والمربحة على المدى القصير، إضافة إلى طلب السوق المتزايد على المنتوجات الصناعية، عكس القطاعات الأخرى كالزراعة والسياحة والصحة والإتصالات التي لا يحبثها المستثمرين وتعد فيها الإستثمارات بالوحدة، لكونها إستثمارات تتطلب رؤوس أموال كبيرة ومهارات وتكنولوجيا، وقلة مردوديتها ونتائجها التي تظهر على المدى المتوسط والبعيد، بالإضافة إلى عامل المنافسة الخارجية والتسويق، كما تبين هذه المعطيات من جهة أخرى فشل سياسة الحكومة في النهوض بهذه القطاعات الإستراتيجية والحيوية، والتي تملك فيها مقومات كبيرة وميزة تنافسية، خاصة **القطاع الزراعي** رغم المجهودات الكبيرة المبذولة ومختلف أشكال الدعم الفلاحي، وهو مؤشر على وجود إختلالات وعراقيل حدت من فعالية **ترقية** القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة –نذكرها لاحقا –.

شكلت الإختلالات والعراقيل التي وقفت عائقا أمام تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر، رغم الإمكانيات الطبيعية المتوفرة والميزات التنافسية، تحد للدولة الجزائرية مع بداية سنة 2020، وهو ما جعلها تشخص واقع القطاع الفلاحي، وتضع الآليات والحلول واللتي من شأنها حلحلة ملف الإستثمار في هذا القطاع الإستراتيجي وإستقطاب المستثمريين الأجانب والوطنيين، وقد عملت رفقة الفاعليين في هذا المجال على وضع آليات فعالة ومرنة تضمنها قانون الإستثمار نوفمبر 2022، وإصلاحات مست العقار الفلاحي، وطرح جملة من التحفيزات والمزايا وكل أشكال الدعم الحكومي، وهو ما أعطى نتائج إيجابية إنعكست على استقطاب المستثمريين نحو المحيطات الفلاحية، وتطوير الإنتاج الفلاحي ومساهمته في الإقتصاد الوطني.

الجدول رقم04: توزيع الإستثمارات حسب المناطق لسنة 2018.

الفيمة بمليون دينار جزائري

المناطق	عدد لمشاريع	القيمة	مناصب الشغل
شمال وسط	1 298	551 434	48 687
شمال غرب	685	320 347	25 071
شمال شرق	444	240 784	17 850
الهضاب العليا غرب	136	85 294	4 034
الهضاب العليا وسط	164	51 212	3 600
الهضاب العليا شرق	798	260 033	27 624
جنوب غرب	113	41 649	3 478
جنوب شرق	453	118 488	12 150
الجنوب الكبير	34	6 908	826
المجموع	4 125	1 676 149	143 320

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الرابط: www.andi.dz //:http، تاريخ التصفح: 2020/03/15، الساعة: 11:15.

تبين المعطيات المدونة في الجدول أعلاه توزيع الإستثمارات على مناطق الوطن، إذ نلاحظ تركز معظم الإستثمارات في المناطق الشمالية للوطن خاصة في المدن الكبرى والساحلية -الجزائر وضواحيها- وهران -بجاية -تيزي وزو-، فولاية الجزائر لوحدها تركزت فيها ما نسبته 17% من مجموع الإستثمارات.

احتلت مناطق شمال وسط المرتبة الأولى بتركز ثلث الإستثمار 3/1 أي بنسبة مقدرة بـ 33%، وتأتي في المرتبة الثانية كل من مناطق شمال غرب بنسبة 18% ومناطق الهضاب العليا الشرقية بنسبة 17%، تليها مناطق شمال شرق 13%، تليها مناطق **جنوب شرق** بنسبة 8%، الهضاب العليا غرب بنسبة 5%، ثم الهضاب العليا وسط بـ 3%، وفي المراتب الأخيرة مناطق جنوب غرب 2%، الجنوب الكبير 0.5%، وينطبق نسب التفاوت في معيار القيمة المالية الإجمالية كذلك على معايير المشاريع ومناصب الشغل.

تترجم هذه المعطيات مدى جاذبية و تركز الإستثمارات في الولايات الشمالية بنسة تقدر بـ 65% أي 3/2 ثلثي المشاريع الإستثمارية ولاية العاصمة فقط إستحوذت على ما نسبته 17% من مجمل الإستثمارات، وحسب المناطق تأتي ولايات الشمال وسط بثلث 3/1 الإستثمارات، وبشكل أقل مناطق شمال غرب ومناطق الهضاب العليا شرق 13%، وهي تؤكد تفضيل المستثمرين للمناطق الشمالية للجزائر، وهذا راجع لعدة عوامل أهمها توفر البنية التحتية والهياكل القاعدية ومختلف الشبكات، منها شبكة طرقات ومطارات وموانئ وسكك حديدية، بالإضافة إلى القرب من الإدارات العمومية، وتمركز غالبية السكان في المناطق الشمالية للوطن، وسهولة تسويق الإنتاج...، وهي عوامل مشجعة على جذب المستثمرين.

أما باقي مناطق الوطن فتسجل معدلات إستثمار ضعيفة، خاصة مناطق **جنوب غرب** ومناطق الجنوب الكبير، والتي تكاد تنعدم فيها المشاريع الإستثمارية.

يثير هذا الأمر مسألة التوازن الجهوي بين الأقاليم، وعدالة توزيع الثروة بين أفراد الشعب، ورغم أن الدولة أخذت هذا الأمر على محمل الجد من خلال سياستها الموجهة نحو تجسيد التوازن الجهوي بين مختلف ولايات الوطن، ودعم وتشجيع الإستثمار في مناطق الواجب ترقيتها، وقد قامت الدولة في هذا الشأن بالعمل على توفير البنى التحتية والهياكل القاعدية والربط بمختلف الشبكات وتهيئة المناطق الصناعية، بالإضافة إلى المزايا والتحفيزات والتسهيلات الضريبية والإدارية والعقارية الممنوحة للمستثمرين الذين يأخذون على عاتقهم تجسيد مشاريع إستثمارية في المناطق المحرومة وخاصة **الجنوبية** منها.

ورغم الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في ترقية الإستثمار في المناطق المحرومة كالهضاب العليا والجنوب، إلا أنها لا زالت بعيدة عن الترجمة الفعلية على أرض الواقع، وهو ما يؤكد فشل سياسة الحكومات السابقة، والأرقام السابقة تؤكد ذلك، هذا الفشل يعود إلى عدة عوامل منها عدم وجود إرادة حقيقية من طرف السلطات العمومية ومصالحها غير الممركزة في ترقية هذه المناطق، إضافة إلى غياب

خطة إستراتيجية واضحة المعالم، مما شكل عائقا أمام تنمية الماطق المحرومة خاصة في **الجنوب**، الذي يتوفر على إمكانيات هائلة.

ثالثا: مساهمة الإستثمار المحلي في ترقية القطاع الفلاحي بولاية ورقلة 2002-2023.

صادفت الإصلاحات المتتالية لقانون الإستثمار إطلاق الجزائر العديد من البرامج التنموية التي إستفادت منها ولاية ورقلة على غرار باقي الولايات – برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، برنامج دعم النمو 2005-2009، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2010-2015، برنامج توطيد النمو 2015-2019-، وما ميز هذه البرامج ضخامة المبالغ المالية المرصودة للبرامج والتي مست جميع القطاعات بالولاية، والناتجة عن تحسن مداخيل الجزائر من الجباية البترولية على إثر إنتعاش أسعار النفط في الأسواق الدولية، هذه الإستثمارات العمومية لعبت دورا في إستقطاب المستثمرين وتهيئة المناخ الإستثماري، وهو ما شكل إغراءا للمستثمرين وتشجيعا للشباب في الإستفادة من هذه المشاريع التنموية، خاصة وأن هذه الفترة تميزت بالإستقرار الأمني والسياسي، وتحسن في الوضعية الإقتصادية والإجتماعية الناتجة عن إرتفاع حجم الإنفاق العمومي.

وقد إستفادة مناطق الجنوب من مزايا وتحفيزات وإعفاءات جبائية خاصة بالمنطقة لصالح المستثمرين في إطار ترقية مناطق المحرومة والجنوبية، وخصت ببرامج خاصة هادفة لدفع عجلة التنمية والإستثمار بالولايات الجنوبية منها ولاية ورقلة، هذه الأخيرة التي تتوفر على إمكانيات بشرية وطبيعية هائلة ومتنوعة وإستراتيجية في جميع القطاعات، والتي عول عليها في أن تكون قطبا صناعيا وبديلا إقتصاديا يشكل ثروة محلية ووطنية، نظرا للطاقات والإمكانيات الكبيرة خارج قطاع المحروقات، خاصة المجال الفلاحي والزراعي.

أ: مقومات الإستثمار الفلاحي في ولاية ورقلة.

تعد ولاية ورقلة منطقة واحات النخيل وتشتهر بإنتاج التمور، وهي متواجدة في أغلب مناطق الولاية، إذ تحوي على أكثر من 2.500.000 نخلة، منها 2 مليون نخلة منتجة، منها أكثر من مليون نخلة منتجة لصنف دقلة نور، بإنتاج يقارب المليون طن سنويا من التمور، من بينها 540 ألف طن من تمور دقلة نور، وأكثر من 416 ألف طن من صنف الغرس وغرس سنوي حوالي 20.000 شجرة نخيل جديدة، ويرجع الفضل في تطور إنتاج التمور إلى سياسة الدولة القائمة على دعم الفلاح.

ويبلغ الإنتاج الحيواني 4956 قنطارا من اللحوم الحمراء و471 قنطارا من اللحوم البيضاء و2496 لترا من الحليب[1]، كما توجد إمكانيات معتبرة من أراضي الفلاحية الشاسعة والخصبة الصالحة لزراعة

[1] التيجاني مواهيب، دور النفقات العامة وأثرها على التنمية المحلية، مذكرة ماجسيتير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010. ص.92.

مختلف الشعب, حيث تقدر المساحة الزراعية الإجمالية ب 4779727 هكتار, وتقدر المساحات المستغلة في إطار عملية الإستصلاح ب 60.000 هكتار بمحيط القداشي بدائرة الحجيرة, 32000 هكتار بموقع قاسي الطويل بدائرة حاسي مسعود, حيث أن هذه القدرة تتمركز بشكل كبير في شمال غرب الولاية(ورقلة, الحجيرة)، وفي وادي ريغ، وأخيرا على محور حاسي مسعود, قاسي الطويل[1].

وتزيد وفرة المياه الجوفية التي تتميز بها ولاية ورقلة من أهمية الثروة الفلاحية التي تعد ثروة إقتصادية واستراتيجية لا تقل أهمية عن البترول والغاز، إضافة إلى تنوع المحاصيل الزراعية كالقمح والشعير والبقول والأشجار المثمرة بشتى أنواعها، وتربية المواشي كالإبل البقر والأغنام، إلا أن القطاع الفلاحي يعرف العديد من العراقيل التي حالت دون تطوره، أهمها ظاهرة صعود المياه المالحة، عدم كفاية آبار السقي وشبكات الري، قلة اليد العاملة المؤهلة، ونقص الإستثمار وضعف البنى التحتية في هذا القطاع الإستراتيجي.

ب: تطور الإستثمار المحلي بولاية ورقلة للفترة 2002-2023.

تعد ولاية ولاية ورقلة من المدن المصنفة إستثماريا ضمن منطقة جنوب شرق، وتضم منطقة جنوب شرق أربع ولايات تقع في الجنوب الشرقي للبلاد، وهي: ورقلة-الوادي-بسكرة-غرداية.

الجدول رقم05: توزيع الإستثمارات حسب الولايات لسنة 2018.

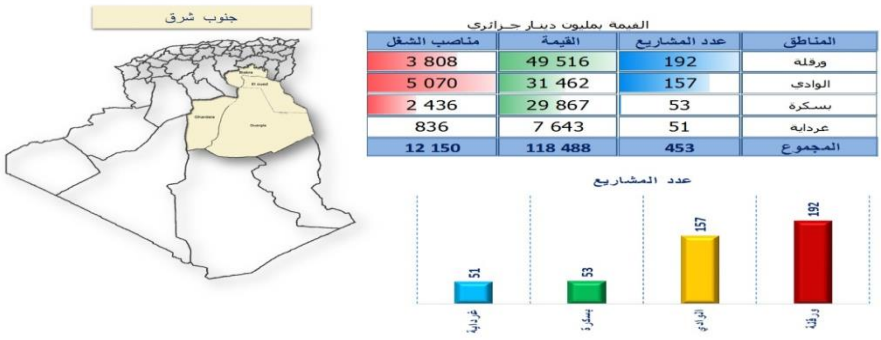

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الرابط: www.andi.dz //:http، تاريخ التصفح: 2020/03/15، الساعة: 11:15.

[1] حكيم يحياوي، دور المجالس المحلية في التنمية المحلية، مذكرة ماجيسير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011، ص.74.

تعتبر منطقة جنوب شرق منطقة نفطية بإمتياز ولاية ورقلة، إضافة إلى شساعة المساحة ولها حدود طويلة مع دولتين عربيتين جارة ليبيا وتونس، تؤهلها أن تكون قطبا صناعيا وتجاريا، يمكن المنطقة من التطور في مختلف المجالات المرتبطة بالتنية المحلية وتمتد الفائدة على جميع مناطق الوطن، لكن للاسف وأمام ضعف الإستثمار في هذه المنطقة جعلها منطقة متخلفة إقتصاديا وتنمويا.

ورغم التحسن الملحوظ في الآونة الأخيرة في مجال الإستثمار من خلال تجسيد العديد من المشاريع الإستثمارية، خاصة في ولاية ورقلة النفطية وولاية الوادي، وبشكل أقل ولاية بسكرة وغرداية، وحسب توزيع الإستثمارات بين الولايات المنطقة، إحتلت ولاية ورقلة الصدارة بنسبة 47%، فيما حلت ولايتي الوادي وبسكرة بالتساوي تقريبا بنسبة 25% لكل منهما، أما ولاية ورقلة فقد سجلت النسبة الأضعف والمقدرة بنسبة 8% فقط، وتنطبق هذه النسب على معايير عدد المشاريع ومناصب العمل المستحدثة.

وفي قراءة للمعطيات نلاحظ أن منطقة جنوب شرق تفوقت على المناطق الجنوبية والهضاب العليا وسط وغرب، وذلك راجع إلى إهتمام الدولة في الآونة الأخيرة بتنمية مناطق الجنوب، والطبيعة الخاصة لولاية ورقلة النفطية والحركية الصناعية المتعلقة بقطاع المحروقات ومجال التنمية المحلية، والحركية الإقتصادية التي تشهدها ولايتي بسكرة والوادي منذ سنة 2014، من خلال تجسيد العديد من المشاريع الإستثمارية المتوسطة مصانع الإسمنت الآجر البلاستيك الكوابل التمور إضافة إلى **القطاع الفلاحي** الذي يعرف **نموا** كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وهي الحركية الضعيفة التي تسجلها ولاية غرداية لأسباب متعلقة بمناخ الإستثمار في الولاية.

الجدول رقم 06: توزيع الإستثمارات حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2014.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ/مليون دج دج	عدد مناصب الشغل
النقل	**1123**	**40.322**	**10148**
الخدمات	**608**	**41.996**	**7922**
البناء والأشغال العمومية	**560**	**53.811**	**8789**
الصناعة	**99**	**78.902**	**3226**
الفلاحة	**14**	**1.035**	**249**
السياحة	**12**	**5.989**	**325**
الصحة	**9**	**2.231**	**316**
المجموع	**2425**	**224.285**	**30975**

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الرابط: www.andi.dz //:http، تاريخ التصفح: 2020/03/15، الساعة: 14:40.

تبين معطيات الجدول أعلاه عن ضعف الإستثمار في القطاع الفلاحي مقارنة بقطاعات النقل والخدمات والأشغال العمومية، حيث لم تتعدى قيمة الإستثمارات 1 مليون دج من القيمة الإجمالية للإستثمارات المقدرة بـ 224 مليون دج، أي بنسبة شبه منعدمة، وهو ما يؤكد نفور المستثمرين من القطاع الفلاحي، بسبب عدم جاذبيته، من جهة، ومن جهة أخرى رغبة المستثمرين في الإستثمار في القطاعات التي لا تتطلب رؤوس أموال وإمكانيات وخبرات كبيرة وتمنح أرباحا سريعة، عكس الإستثمار الفلاحي الذي يتطلب رؤوس أموال وإمكانيات ويد عاملة مؤهلة وتوفر البنى التحتية وعائداته الإستثمارية متوسطة وطويلة المدى.

الشكل 04: توزيع مناصب الشغل حسب قطاع النشاط.

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الرابط: www.andi.dz //:http، تاريخ التصفح: 2020/03/15، الساعة: 14:40.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه توزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات بولاية ورقلة، حيث كانت النسبة الكبيرة لقطاع الوظيفة العامة بنسبة فاقت 50%، فيما تقاسمت النسبة الباقية بتساوي قطاعات الأشغال العمومية والصناعة والفلاحة، حيث ينشط في قطاع الفلاحة أكثر من 20 ألف عامل، وهو مؤشر على أن القطاع الفلاحي يعرف نشاطا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة، بإعتبار أن جل بلديات ورقلة بلديات فلاحية.

الجدول رقم 07: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط إلى غاية 2019.

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة %	عدد المشغلين	النسبة %
الفلاحة والصيد البحري	18	0.33	51	0.13

المصدر: مديرية الصناعة لولاية ورقلة.

الشكل 05: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط إلى غاية 2019.

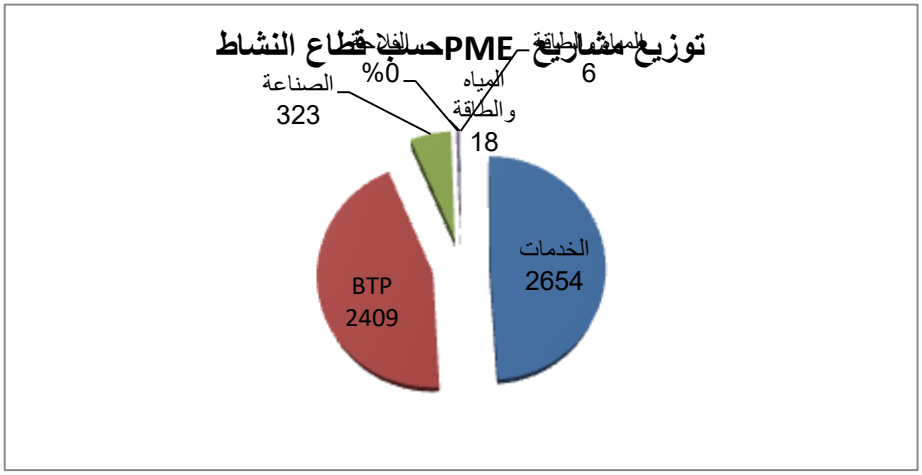

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على معطيات مديرية الصناعة لولاية ورقلة.

من خلال الجدول والشكل أعلاه الخاص بتوزع الإستثمارات على مختلف القطاعات الإقتصادية، نلحظ هيمنة قطاع الأشغال العمومية والبناء والخدمات مناصفة تقريبا على مجمل المؤسسات الإستثمارية ومناصب العمل المستحدثة بنسبة 90%، أي بـ 4975 مشروع (91%) و 31940 منصب شغل (87.6%)، إحتل قطاع الخدمات الريادة بنسبة 50% من حيث عدد المؤسسات (2654مؤسسة) وعدد مناصب العمل المستحدثة (19449 منصب) بنسب تقدر بـ 49% و50% على التوالي أغلب هذه المؤسسات تنشط في ميدان التجارة و النقل وتقديم الخدمات الجماعية، فيما إحتل قطاع الأشغال العمومية والبناء المرتبة الثانية بنسبة 40% من مجمل الإستثمارات من حيث عدد المؤسسات ومناصب الشغل المستحدثة (2353 مؤسسة و13722 منصب شغل) بنسب تقدر بـ 43.45% و37.67% على التوالي.

فيما شهد قطاعي الصناعة و**الفلاحة** شبه إنعدام للإستثمارات في، إذ لم يسجل الأول سوى ما نسبته 4% فقط أما الثاني فأنعدمت النسبة **0.30%**، كما سجل غياب المؤسسات الإستثمارية بباقي القطاعات خاصة الإستراتيجية منها كقطاع السياحة والصحة، رغم أن ولاية ورقلة تمتلك ميزة تنافسية وإمكانيات هائلة في هذه القطاعات البديلة خاصة الفلاحية، وهو ما جعل الدولة تغير إستراتيجيتها خلال السنوات الأخيرة على إثر إنهيار أسعار النفط وعجز الميزانية العامة، نحو دعم القطاع الفلاحي في ولايات الجنوب، وقد

كللت هذه المجهودات بنجاح نسبي في تطوير الإنتاج الفلاحي الصحراوي، وتزويد السوق الوطنية من المنتجات الفلاحية، حيث فاقت نسبة مساهمتها في السوق 60% في السنوات الثلاث الأخيرة، وتعكس هذه النسبة جهود الدولة في الدعم والتسهيلات الإدارية المقدمة للمستثمرين،ومنح المحيطات الفلاحية وتوسعتها، ومرافقة الفلاحين والمنتجين.

وترجع أسباب هيمنة قطاعي الخدمات والأشغال العمومية على مجمل الإستثمارات الخاصة إلى تفضيل أصحاب المشاريع الصغيرة PME هذا النشاط نظرا لعدم تتطلبه رأس مال كبير وإلى خبرات ومؤهلات تقنية في التسير والإنتاج والتسويق وإلى طبيعة هذه الإستثمارات التي تتميز بالقوة الإضافية والمربحة على المدى القصير، إضافة إلى طلب السوق المتزايد على المنتوجات الخدمية، خاصة وأن ولاية ورقلة شهدت طيلة 15 سنة إستثمارات عمومية كبيرة مما جعل الولاية تتحول إلى ورشة مفتوحة بفضل العدد الهائل من المشاريع التنموية، وهو ما جعل إستثمارات الأشغال العمومية والخدمات تشهد معادلات نمو مرتفعة لتلبية الطلب المتزايد.

بالإضافة أن ولاية ورقلة تمتاز بالخصوصية النفطية وتواجد مئات الشركات الكبرى الأجنبية وتوافد الآلاف من اليد العاملة المحلية والأجنبية العاملة في مجال النفط، مما جعل الطلب على قطاع الخدمات يتزايد ويزدهر، لكن ما يميز مشاريع الخدمات أنها مشاريع صغيرة فردية وعائلية لا تتطلب تمويلا كبيرا ولا تفتح عددا كبيرا من مناصب الشغل، لكن مع الأزمة الإقتصادية وإنكماش النشاطات التجارية والخدماتية، التي ألقت بضلالها على سوق الشغل، وهو ما جعل الخواص واليد العاملة تتجه صوب **القطاع الفلاحي**، بإعتباره قطاع مربح ويشهد نموا وتوسعا كبيرا، خاصة في ظل دعم ومرافقة الدولة.

وقد أنعكست جهود الدولة المبذولة في إطار الإستثمار الفلاحي في السنوات الأخيرة 2020-2023 على تطور الإستثمار الفلاحي، حيث شهد نموا ملحوظا، إنعكس على وفرة الإنتاج الفلاحي، ومن الإستثمارات الفلاحية الناجحة التي عرفتها القطاع خلال سنة 2020، وتعد تجربة ناجحة في إنتاج البنجر السكري وعباد الشمس والذرة على مستوى مستثمرة فلاحية بمنطقة قاسي الطويل بإقليم حاسي مسعود، وتهدف هذه التجربة الرائدة التي تقوم بها شركة خاصة ثمرة تعاون جزائري تركي إلى إنتاج المواد الأولية الموجهة للصناعة التحويلية الغذائية، لا سيما صناعة السكر والزيوت النباتية، ومن المتوقع أن تطور هذه الشراكة زراعات أخرى لا تقل أهمية على غرار القطن وقصب السكر،[1] بالإضافة إلى هذه التجربة تم منح مشروع يتربع على مساحة 11 ألف هكتار منها 600 هكتار موجهة لصناعة القمح اللين[2].

[1] ورقلة آفاق واعدة لتطوير قطاع الصناعات الزراعية الغذائية، وكالة الأنباء الجزائرية، على الموقع الإلكتروني www.aps.dz/ar/rigions/88517-2020 ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 10-02-2024 على الساعة: 12:00.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية، ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، على الموقع الإلكتروني www.odas.madr.gov.dz/ar/pag ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2024/02/10 على الساعة: 11:30.

ومن التجارب الرائدة الأخرى والتي تعد دفعة قوية شهدها قطاع الإستثمار الفلاحي سنة 2023، والتي باشرتها شركة سونطرك بإعتبارها شريكا في مجال التنمية الفلاحية عبر فرعها "AAA" المتخصصة في المجال الفلاحي والغذائي، وذلك من خلال تطوير شراكات إستراتيجية في مجال الأغذية الزراعية، الصناعية، التكنولوجيا، وكذلك خلق الفرص الإستثمارية في المجال الفلاحي، وتسعى الشركة عبر فرعها إلى إستحداث قطب فلاحي متخصص عبر محيط فلاحي في قاسي الطويل، ويتعلق الأمر بمشروع صناعة القمح الصلب الموجه لإنتاج البذور على مساحة 160 هكتار[1].

وعرفت السنوات الأخيرة نموا ملحوظا في قطاع الإستثمار الفلاحي، خاصة سنة 2023، حيث سجلت إرتفاعا في طلبات الإستثمار في المجال الفلاحي من طرف مستثمرين ومؤسسات إقتصادية عمومية، حيث إستفاد نحو 25 مستثمرا وثلاث مؤسسات إقتصادية عمومية والذين ينشطون في شعبة الزراعات الإستراتيجية على مستوى عدة مناطق بالولاية، وبلغت المساحة الإجمالية الممنوحة على هؤلاء المستفيدين 24 ألف هكتار، إضافة إلى تحديد وعاء رابع بالولاية بمساحة إجمالية بلغت 44503 هكتار موزعة على 6 محيطات فلاحية لفائدة المستثمرين والمؤسسات الناشطة في المجال الفلاحي والزراعات الإستراتيجية[2].

هذه النتائج الإيجابية المسجلة في قطاع الإستثمار الفلاحي بولاية ورقلة كانت نتاج إرادة وجهود الدولة المبذولة في المجال الفلاحي خلال السنوات الأخيرة، والتي قامت فيها بمجموعة من الإصلاحات خاصة على قانون الإستثمار والقوانين الأخرى المتعلقة به، كقانون العقار الفلاحي وقانون القرض والنظام الجبائي....إضافة إلى التدابير الأخرى كالدعم والتسهيلات الإدارية والمراقبة والمرافقة التقنية للفلاحين وتسهيل إجراءات الحصول على القروض، وربط المستمرات والمحيطات الفلاحية بمختلف الشبكات...الخ، إلا أنه رغم هذه الجهود المبذولة والنتائج الإيجابية المحققه مازال القطاع الفلاحي بالولاية يشهد جملة من العراقيل والمعوقات، التي حدت من تطوير هذا القطاع الإستراتيجي مقابل ما تتوفر عليه المنطقة من إمكانيات ومؤهلات، تمكنها أن تكون قطبا فلاحيا وخزانا للغذاء على المستوى الوطني والإقليمي.

ج: معوقات الإستثمار الفلاحي بولاية ورقلة وآليات تطويره.

أولت الجزائر عناية وإهتمام كبيرين بملف الإستثمار وترقيتة وتطويره من خلال تحسين المناخ الإستثماري في الجزائر، هادفة إلى الخروج من دائرة التبعية للمحروقات، ومن دائرة الإقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية، وإحلال الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الواردات التي أنهكت الخزينة العمومية.

[1] المستثمرات الفلاحية بالجنوب، الإذاعة الجزائرية، على الموقع الإلكتروني www.radioalgerie.dz/ar/node/36598- ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 10-02-2024 على الساعة: 12:15

[2] نفس المرجع السابق الذكر.

وقد تجسدت هذه الجهود في إتباع سياسة إصلاحية للمنظومة القانونية والتشريعية والمؤسساتية التي تتحكم في الإستثمار، محاولة منها إلى تقديم تحفيزات للمستثمرين في المجال الجمركي والضريبي والإداري والمصرفي ومجال العقار والبنية التحتية، مستهدفة التحسين المستمر للمناخ الاستثماري، وهو ما تجلى فعلاً في التحفيزات الإستثمارية المستمرة التي جاءت بها قوانين الإستثمار والإطار المؤسساتي المنظم لملف الإستثمار، بالإضافة إلى التعديلات المتتالية عبر قوانين المالية السنوية من إجراءات و تخفيضات وإعفاءات وتسهيلات عديدة، خاصة في مناطق الجنوب الكبير، هذا من الجانب النظري، لكن الواقع يقر أن رغم هذه المجهودات فالجزائر فشلت في ترقية وتطوير الاستثمارات خاصة الأجنبية منها، وتشجيع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ورغم التحفيزات السخية التي تقدمها الدولة للمستثمرين خاصة في **القطاع الفلاحي**، إلا أن هذا الأخير مازال يشهد نوعا من ضعف مقارنة بالإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية التي تتوفر عليها الولاية، وتعود اسباب ضعف الإستثمار عموما **والإستثمار الفلاحي** خصوصا بولاية ورقلة إلى عوامل متعلقة بضعف مناخ الإستثمار والأعمال، خاصة ما تعلق بعدم إستقرار التشريعات والقوانين المنظمة لعملية الإستثمار والبيروقراطية الإدارية والفساد الإداري ونقص الهياكل القاعدية، وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الفردية إضافة إلى المعوقات المتعلقة بالإستثمار الفلاحي، نجد معوقات مرتبطة بالمنافسة الخارجية والتسويق والتكنولوجيا وتحديات العولمة وعدم القدرة على التطوير، ونقص الدعم والمتابعة للفلاحين أصحاب المستثمرات الفلاحية.

أما عن البنية التحتية فالربط بمختلف الشبكات (الطرق وفتح المسالك، الكهرباء الغاز الماء التطهير الهاتف) فالولاية تشهد تأخرا كبيرا في هذا المجال، مما أثر على معدلات نمو الإستثمار المحلي ونفور المستثمرين بسبب غياب الربط بالشبكات، وهي المشكلة التي تؤرق المستثمرون في ولاية ورقلة، خاصة الفلاحين ومشكل الربط بالكهرباء مع أن العلم أن جل البلديات تتميز بطابعها الفلاحي، كمنطقة حاسي الطويل الخصبة والتي يعاني المستثمرون الأمرين لغياب الكهرباء مما إضطرهم إلى إستعمال مادة المازوت التي يتم جلبها على بعد مئات الكيلومترات، كما يطرح المستثمرون المستفدون من عقارات فلاحية غياب الربط بمختلف الشبكات، وحتى شبكة الهاتف النقال غير متوفرة ما إن تبتعد عن المدن ،هذا وتبذل الدولة والسلطات المحلية في السنوات الأخيرة جهدا كبيرا وسباقا مع الزمن في تحسين البنية التحتية والربط بمختلف الشبكات ضمن المساعي الرامية إلى تشجيع الإستثمار الفلاحي وترقية الإنتاج الزراعي.

كمثال عن عرقلة الإستثمار الفلاحي خاصة وأن الولاية تمتلك ميزة تنافسية، أكد لنا العديد من المنتخبين المحليين أن الإهمال الذي يطال هذا القطاع نتيجة نقص الإمكانيات واليد العاملة المؤهلة، رغم منح المئات من الهكتارات الفلاحية للمستثمرين في إطار عقود الإمتياز، إلا أنها تعاني من غياب الربط بالكهرباء الفلاحية وفتح المسالك، خاصة في منطقة حاسي الطويل والرمتة وحاسي بن عبد الله، أين

يضطر الفلاحين إلى إستعمال مادة المازوت في تشغيل المحركات السقي، وأتهمت مصالح مؤسسة سونلغاز بعدم تعاونها في الربط بالكهرباء رغم تسديد فاتورة الربط بالكهرباء من طرف مديرية الفلاحة منذ سنوات ، يذكر أن القطاع الفلاحي شهد خلال السنتين الأخيرتين نموا كبيرا وإنتاجا وافرا بالولاية ومناطق الجنوب، نتيجة حلحلة القيود ودعم الدولة وجدية المستثمرين والفلاحين، تحت ضغط جفاف الريع النفطي والإنفاق العام وتزايد البطالة، وهي الوضعية التي يأمل أن تعمم على باقي القطاعات خاصة القطاع السياحي التي تملك فيه الولاية إمكانيات هائلة ومتنوعة، وعانى هو الآخر من مجموعة من العراقيل التي حدت من نموه.

بإختصار تتطلب الوضعية الحالية لواقع الإستثمار عموما والإستثمار الفلاحي خصوصا في ولاية ورقلة المتميزة بالضعف إلى تضافر الجهود المركزية والمحلية والشعبية وتوفر إرادة سياسية حقيقة تمكن من النهوض الإقتصادي ودفع عجلة الإستثمار المحلي بالولاية، وهذا لن يكون إلا بتهيئة مناخ الإستثمار والأعمال وتقديم التسهيلات والتحفيزات والضمانات الكفيلة والفعالة لصالح المستثمرين خاصة الأجانب بغية إستقطابهم، وإستغلال جميع الإمكانيات المتاحة بالولاية، وهو ما من شأنه أن يحقق إقلاعا تنمويا وإقتصاديا محليا ووطنيا يمكن من التنويع الإقتصادي وخلق الثروة والخروج من دائرة الإقتصاد الريعي، وهو التوجه الذي أخذته الدولة على عاتقها في السنوات الأخيرة تحت ضغط الأزمة الإقتصادية والمالية الناتجة عن إنهيار أسعار النفط وشح المداخيل، بتبني إستراتيجية تمكن من ترقية الفلاحة الصحراوية، وذلك بوضع العديد من آليات الدعم والمرافقة للمستثمرين والفلاحين من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التسويق، وقد كللت هذه الجهود بنجاح نسبي من خلال وفرة الإنتاج الفلاحي بمختلف أنواعه وتغطية الطلب الوطني من مختلف المنتوجات الفلاحية.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة التي سلطنا فيها الضوء على موضوعي الإستثمار والفلاحة في الجزائر، من خلال تتبعنا وتحليلنا لوضعية وواقع الإستثمار خلال الفترة 2002-2023 ودوره في ترقية القطاع الفلاحي كقطاع بديل وإستراتيجي مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث أخترنا الإستثمار الفلاحي في ولاية ورقلة كعينة عن واقع ومكانة الإستثمار في القطاع الفلاحي من بين القطاعات الأخرى، ومدى جاذبيته للمستثمرين، وهو ما سمح لنا بتشخيص الواقع والوقوف على المعوقات، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- ضعف مساهمة الإستثمار في تطوير وترقية القطاعات الإقتصادية البديلة وخاصة القطاع الفلاحي.
- تعود أسباب نفور المستثمرين من القطاع الفلاحي وتفضيلهم قطاعات صناعية وخدمية، إلى عدم جاذبيته، من جهة، ومن جهة أخرى رغبة المستثمرين في الإستثمار في القطاعات التي لا تتطلب رؤوس أموال وإمكانيات وخبرات كبيرة وتمنح تحويل أرباحا سريعة، عكس الإستثمار الفلاحي الذي يتميز بالمخاطرة ويتطلب رؤوس أموال وإمكانيات ودعم ويد عاملة مؤهلة وتوفر البنى التحتية وعائداته الإستثمارية متوسطة وطويلة المدى.

- رغم جهود الدولة في ترقية الإستثمار والفلاحة من خلال حزمة الإصلاحات المتتالية خلال العشريين سنة الماضية، إلا ان هذه الإصلاحات فشلت ولم تستطع بناء قاعدة إقتصادية صلبة يمكنها من تحقيق التنمية الإقتصادية والمحلية وإمتصاص اليد العاملة والمساهمة في الحد من البطالة، خاصة في القطاع الفلاحي، الذي يعد قطاعا إستراتيجيا وحيويا يتعلق بالأمن الغذائي والسيادة الوطنية والإقصاد الوطني.

- ترجع أسباب الإخفاق إلى التشوهات والإختلال التي تطبع مناخ الإستثمار والأعمال والتشريعات القانونية المتعلقة بالإستثمار، إضافة إلى عوامل أخرى لا تقل أهمية، نذكر منها: البيروقراطية الإدارية-الفساد الإداري ومشاكل البنى التحتية والتمويل والعقار والإقتصاد الموازي-المنافسة والتسويق وخبرة اليد العاملة المؤهلة...الخ.

- أدت الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة 2020-2023 في مجال الإستثمار الفلاحي إلى زيادة نمو القطاع الزراعي والنشاطات الزراعية ووفرة المنتوجات الفلاحية، خاصة في المناطق الصحراوية، وتعود أسباب هذا النمو إلى توفر إرادة سياسية حقيقية في تفعيل آليات الدعم الفلاحي وتطوير هذا القطاع الإستراتيجي، كأحد البدائل الإقتصادية، التي تمكن من تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية والمحلية والتقليل من حجم الواردات.

- يظهر من خلال الحالة المدروسة كعينة على واقع الإستثمار في القطاع الفلاحي بولاية ورقلة، أن الولايات الجنوبية عموما وولاية ورقلة خصوصا تتوفر على إمكانيات طبيعية وبشرية هائلة تمكنها من أن تكون قطبا فلاحيا وخزانا للإنتاج الفلاحي، تستطيع من خلاله أن تكون قطاعا إقتصاديا بديلا وتلبي الطلب الوطني من المنتوجات الفلاحية وحتى التصدير، إلا أننا ما لحضناه هو الضعف الإستثمار في المجال الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال سنوات الدراسة نتيجة عوامل متعلقة بالإختلالات التي تشوه مناخ الإستثمار، إضافة إلى عراقيل البيروقراطية الإدارية والفساد الإداري وعدم فعالية آليات الدعم والمرافقة وغياب البنى التحتية والربط بمختلف الشبكات ومشاكل اليد العاملة المؤهلة والتسويق والمنافسة الخارجية، وهي العراقيل التي تعمل الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة على حلحلتها وإصلاح الإختلالات، هذه المجهودات التي بدأت تعطي ثمارها، من خلال معدلات النمو الإيجابية التي يعرفها القطاع الفلاحي والإنتاج الزراعي ووفرة مختلف المنتوجات الفلاحية في السنوات الأخيرة.

بناءا على نتائج الدراسة يتطلب تفعيل دور مساهمة الإستثمار في ترقية القطاع الفلاحي جملة من الإجراءات والإصلاحات الفعالة في مجال الإستثمار والفلاحة، خاصة في المناطق الصحراوية، ومن جملة هذه الإصلاحات، نذكر منها:

- إعادة النظر في المنظومة القانونية والتشريعية والمؤسساتية التي تحكم في الاقتصاد الوطني، خاصة ما تعلق منها بمجال الإستثمار والقوانيين ذات الصلة به، وهي الإصلاحات التي باشرتها الحكومة على مستوى قانون الإستثمار الجديد الصادر في نوفمبر 2022، في إنتظار إصلاح وتفعيل القوانين الأخرى ذات الصلة في جوانب النظام الجبائي والعقار الفلاحي والأملاك...إضافة إلى تسريع رقمنة القطاع الفلاحي.

– وضع إستراتيجية وطنية لنهوض بقطاع الفلاحة، وهنا لابد من تحديد الأهداف وصياغة الخطط القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى وتقيمها وتقويمها، حسب ميزة وتنافسية كل إقليم من أقاليم الوطن.

– تفعيل آليات المرافقة والدعم الفلاحي وجعلها أكثر مرونة، مما يسهل على الفلاحين المستثمرين الإستفادة منها، مع ضرورة تطهير القطاع الفلاحي من الفلاحين المزيفين المتحايلين على أموال الدعم والعقار الفلاحي، ومكافحة كل أشكال الفساد المتعلقة بالقطاع الفلاحي.

– صياغة أطر قانونية ورقابية فعالة تمكن من محاربة الظواهر التي شوهت مناخ الإستثمار الفلاحي، كالبيروقراطية الإدارية والفساد الإداري والغش والتحايل وتحويل وإستنزاف العقار الفلاحي من وجهته الأصلية...الخ.

– ضرورة الإهتمام بإنشغالات المستثمرين والفلاحين، خاصة ما تعلق بالدعم والبنية التحتية والربط بمختلف الشبكات والمواد الأولية واليد العاملة المؤهلة والتخزين والتسويق والمنافسة غير الشريفة...الخ.

قائمة المصادر والمراجع:

أ–قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

*** الكتب:**

1. حسين حربوش، الإستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 1996.

***المقالات:**

1. دليلة بركان، الإستثمار السياحي وسبل تفعيله في ظل المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة 2030، مجلة الإقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2018، العدد7.

2. كريم بوزيان، التحفيز الجبائي كآلية لدعم الإستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، جامعة حسيبة بوعلي الشلف، 2022، المجلد 04، العدد01.

3. فريدة مزياني، دور الجماعات المحلية في مجال الإستثمار، مجلة الإجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، أفريل 2010، العدد 6.

4. سعاد مزلق، الطاهر شليحي، أثر الإستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 1990–2018، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، جامعة حسيبة بوعلي الشلف، 2020، المجلد06، العدد01.

5. وداد طالبي، دور القطاع الفلاحي في التقليل من التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020، المجلد 06، العدد02.

6. وهيبة سراج، أسماء ناويس، دراسة تحليلية لواقع الإستثمار الفلاحي بولاية الشلف، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بوعلي الشلف، 2022، المجلد18 العدد29.

*** المداخلات**

1. سليمان بوفاسة، الإستثمار المحلي وإدارته، الملتقى الوطني حول: تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، 3-4 مارس 2010، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر.

*** مذكرات وأطروحات:**

1. التيجاني مواهيب، دور النفقات العامة وأثرها على التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010.

2. حكيم يحياوي، دور المجالس المحلية في التنمية المحلية، مذكرة ماجيسير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011.

3. محمد فوزي أحمد، أثر الإستثمار السياحي على تنويع المنتج السياحي، مذكرة تخرج، كلية السياحة والفندقة، قسم الدراسات السياحية، جامعة المنوفية، مصر، 2012.

*** مواقع الإنترنيت:**

1. وكالة الأنباء الجزائرية، على الموقع الإلكتروني www.aps.dz/ar/rigions/88517-2020

2. الإذاعة الجزائرية، على الموقع الإلكتروني www.radioalgerie.dz/ar/node/36598-

3. وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية، ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، على الموقع الإلكتروني www.odas.madr.gov.dz/ar/pag

ب-قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1. Boubaker M; Investissement et strategie de divloppement; Ed Alger; 1988.